# بيان صحفي

## فعالية قرع الجرس للمساواة ما بين الجنسين

## و انضمام بورصة عمان للمبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة WEPs

استضافت بورصة عمان اليوم الثلاثاء الموافق 2022/3/8، الاحتفالية السنوية لمبادرة المساواة ما بين الجنسين في الأردن **Ringing Bell for Gender Equality** بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي (IFC) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأردن (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمةالأمم المتحدة للميثاق العالمي في الأردن والبنك الدولي والتي عُقدت عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك من خلال قرع جرس بدء جلسة التداول في البورصة بحضور كل من الدكتور ليث العجلوني رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية والسيدة رائدة النبر عضو مجلس مفوضي الهيئة والسيد مازن الوظائفي المدير التنفيذي للبورصة والسيدة سارة الطراونة المدير التنفيذي لمركز إيداع الاوراق المالية والسيدة عائشة مختار نائبة ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن والسيد عبد الله جفرى مدير إقليم دول المشرق بمؤسسة التمويل الدولية والسيد مهند الجراح عضو مجلس الإدارة و ممثل منظمة الأمم المتحدة للميثاق العالمي في الأردن وعدد من المدراء التنفيذيين في البورصة ومشاركين عبر تقنية الاتصال المرئي.

وقال المدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوظائفي أن بورصة عمان تستضيف الاحتفالية السنوية لقرع الجرس لمبادرة المساواة ما بين الجنسين في الأردن **Ringing Bell for Gender Equality** منذ عام 2016 وذلك إيماناً بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تعزيز المساواة بين الجنسين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن مشاركة البورصة هذا العام في احتفالية قرع الجرس مع 112 بورصة حول العالم بمناسبة يوم المرأة العالمي تحت تحت شعار " **المساواة المبنية على النوع الاجتماعي اليوم من أجل غدٍ مستدام**" تأتي في ضوء أهمية مساهمة ومشاركة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم،

في قيادة مهمة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والاستجابة له، لبناء مستقبل أكثر استدامة للجميع.

وأضاف الوظائفي بأن بورصة عمان انضمت إلى الإتفاق العالمي للأمم المتحدة لتمكين المرأة، وذلك من خلال التوقيع على بيان الدعم للمبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة **WEPs** وذلك في إطار سياسة البورصة المتعلقة بإلتزامها بمبادئ الاستدامة وإيمانها المطلق في تمكين المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع وإشراكها في عمليات صُنع القرار والمراكز القيادية في المؤسسات، وخلق الفرص المتكافئة بين الجنسين. إضافة إلى تشجيع أعضائها والشركات المدرجة في البورصة وجميع الأطراف ذات العلاقة على التوقيع على المبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة (WEPs)لتحفيز مشاركة المرأة في الاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة وتمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع.

وبدورها شكرت نائبة ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن عائشة مختار، بورصة عمان على الإنضمام لشبكة المبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة وأعربت عن أهمية تفعيل دور البورصة كمعزز للمبادىء العالمية المعنية بتمكين المرأة، مشيرة الى أنها تؤمن بأن البورصة ستلعب دوراً حاسماً من خلال القيادة بالقدوة وكذلك من خلال تشجيع وتعزيز السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي للشركات الأعضاء بما يتماشى مع المبادىء السبعة.

كما قال مدير إقليم دول المشرق بمؤسسة التمويل الدولية عبد الله جفرى "تعد نسبة مشاركة المرأة فى العمل بمنطقة الشرق الأوسط متدنية مقارنةً بكثير من المناطق الاخرى. هذه الفجوة بين بين نسبة عمل الذكور والاناث تتسبب بخسارة تقدر بنحو 2.7 تريليون دولار من الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط ما بين عامى 2015 - 2025. لذلك تعمل المؤسسة على دعم الجهود لسد هذه الفجوة كالعمل على برامج تزيد من فرص حصول رائدات الأعمال على التمويل، والعمل مع شركات القطاع الخاص على توفير بيئة مواتية

للمرأة العاملة. وتعمل المؤسسة أيضاً على دراسة بحثية بالأردن حول التنوع بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات للعمل على التوعيه بفوائد تمثيل المرأة في مجالس الإدارة.

وقال عضو مجلس الإدارة و ممثل منظمة الأمم المتحدة للميثاق العالمي في الأردن مهند الجراح بأنه ( بإدماج عدسة النوع الاجتماعي في رحلة شبابنا التعليمية إبتداءً من المدرسة متوبعة بالحياة الجامعية سنتمكن من إحداث الأثر الإيجابي في العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، ومن خلال برامجنا لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع الخاص سنكون قادرين على إحداث الأثر والتغيير المطلوب.)

حيث تجدر الإشارة إلى أن المبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة هي 7 مبادئ قام بإنشائها الميثاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة كنوع من الإرشاد للشركات عن كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع وقد انضم أكثر من 6,100 شركة ومؤسسة من 141 دولة الى بيان الدعم للمادىء المعنية بتمكين المرأة، 77 من هذه المؤسسات والشركات أردنية.

**نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية**

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد في أنحاء العالم، حيث تستخدم رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وإيجاد الفرص في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2021، ارتبطت المؤسسة بتقديم مستوى قياسي من التمويل يبلغ 31.5 مليار دولار إلى شركات ومؤسسات مالية خاصة في البلدان النامية، مُعوِّلة على قوة القطاع الخاص في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، في وقت تتصدى فيه اقتصادات هذه البلدان للتداعيات الناشئة عن جائحة كورونا. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: www.ifc.org .

Ring the Bell for Gender Equality

## نبذة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة تابعة للأمم المتحدة مكرسة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي مناصرة عالمية للنساء والفتيات، لتسريع التقدم في تلبية احتياجاتهن في جميع أنحاء العالم.

لمعرفة المزيد ، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت: https://jordan.unwomen.org/ar أو متابعتنا على وسائل التواصل الاجتماعيunwomenjordan

## نبذة عن بورصة عمان

تأسست بورصة عمان في 11 آذار 1999 كمؤسسة مستقلة لا تهدف إلى الربح ومصرح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة .وفي 20 شباط 2017 تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة. تدار شركة بورصة عمان من قبل مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء تعينهم الهيئة العامة ومدير تنفيذي متفرغ يتولى إدارة ومتابعة الأعمال اليومية للبورصة.

تهدف شركة بورصة عمان الى ممارسة جميع أعمال أسواق الاوراق المالية والسلع والمشتقات وتشغيلها وادارتها وتطويرها وتوفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقع البورصة الالكتروني: www.exchange.jo .

## نبذة عن الأمم المتحدة للميثاق العالمي

تم إطلاق الشبكة الأردنية للميثاق العالمي في الاردن في عام 2007 قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي مع ممثلين عن القطاع الخاص بهدف زيادة دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في المعالجة الجماعية للقضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.